

نوفمبر 2021 16
(الساعة: 5 مساءً)

بيان إعلامي

الرقابة المالية تعقد اجتماعاً مع أطراف السوق لبحث سبل تنمية التعاملات بالبورصة

مناقشة قرار تحريك الحدود السعرية لأسهم الشركات المقيدة بالبورصة وتغير سعر الإغفال اللحظي.

تحفيض مقابل الخدمات عن عمليات التداول بالبورصة التي تتقاضاها مؤسسات السوق

في ضوء اضطلاع الهيئة العامة للرقابة المالية بدورها في الرقابة والإشراف على الأسواق المالية غير المصرفية والعمل على سلامة واستقرار تلك الأسواق، وحرصاً منها على حماية حقوق المتعاملين، واستمراراً للإجراءات التي تتخذها الدولة لتنمية سوق المال وإزالة أية معوقات قد تواجه الاستثمار بالبورصة المصرية.

كشف الدكتور محمد عمران رئيس هيئة الرقابة المالية عن دعوته لعقد اجتماع مع أعضاء اللجنة الاستشارية الخاصة بسوق رأس المال وأطراف السوق المختلفة مع دعوة البورصة المصرية وشركة مصر للمقاصة غداً صباح الأربعاء وذلك لمناقشة قرار تحريك الحدود السعرية على أسهم الشركات المقيدة بالبورصة والتي أصبحت 20% من آخر سعر إغفال للسوق الرئيسي وكذلك 10% لسوق الشركات الصغيرة والمتوسطة، ومدى ملائمتها مع النسب المقررة قانوناً لإغلاق مراكز عمليات الشراء بالهامش وذلك بهدف المساهمة في تقليل الضغوط البيعية وخفض الأثار المترتبة عليها بالسوق. كما سيتناول الاجتماع مناقشة معايير تغيير سعر الإغفال اللحظي للأسهم خلال جلسة التداول.

وقال الدكتور عمران بأن مجلس إدارة الهيئة سيناقش - بجلسته غداً - خفض مقابل الخدمات عن عمليات التداول التي تتقاضاها الهيئة والبورصة وشركة مصر للمقاصة وصندوق حماية المستثمر، في استجابة للإجراءات التي اتخذتها الحكومة بهدف تشجيع الاستثمار بالبورصة والسعى نحو منح حافز إضافي على التعامل بالبورصة.

كما تهيب الهيئة بالتعاملين بالبورصة ضرورة التأني في اتخاذ القرار الاستثماري ودراسة أداء الشركات ونتائج أعمالها المالية وأوضاعها الاقتصادية قبل اتخاذ القرار الاستثماري لا سيما في ظل الدعم الذي توليه الدولة لدعم سوق رأس المال والعمل على زيادة حجم البورصة المصرية سواء من خلال زيادة عدد الشركات المقيدة أو زيادة رأس مالها السوفي وذلك من خلال تبني برنامج طموح للطروحات الحكومية ومن ثم تأثير ذلك على الطروحات الخاصة بالبورصة المصرية. وستواصل الهيئة التنسيق مع أطراف السوق المختلفة التي من شأنها تعزيز الثقة بالبورصة والتعاملات بها.